علاقة الحكم الراشد بالإنفاق على التعليم في دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا: بإستخدام نماذج البيانات الطولية (Panel Data)

الدكتور تهتان موراد /كلية الاقتصاد جامعة المدية–الجزائر

الدكتور بشراير عمران / المدرسة الوطنية العليا للاحصاء والاقتصاد التطبيقي – الجزائر

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى إيجاد العلاقة التي تربط رشادة الحكم بالإنفاق العام على التعليم من خلال عينة ضمت 13 دولة من منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا خلال الفترة 2002-2011، وذلك باستعمال نماذج البيانات الطولية، حيث بَينت نتائج التقدير وجود علاقة سلبية ومعنوية بين مؤشري نوعية التنظيم، الصوت والمساءلة والإنفاق العام على التعليم، و وجود علاقة طردية معنوية بين مؤشر فعالية الحكومة و الانفاق العام على التعليم، كما أشارت النتائج أيضاً إلى أن مؤشرات: مراقبة الفساد ، الاستقرار السياسي ، وسيادة القانون كلها ذات أثر موجب على الانفاق على التعليم إلا أنها غير معنوية، مما يشير إلى ضرورة تعزيز الحكم الراشد في دول المنطقة فهو لا يزال يعرف مستويات جد متدنية وخصوصا فيما يتعلق بالمساءلة و المشاركة؛ محاربة الفساد بشتى أنواعه وبالأخص في القطاع التعليمي، وجعل التعليم أكثر إنتاجية، من خلال التركيز على إصلاح المناهج التعليمية لضمان تعليم ذو نوعية عالية بدل التركيز على الجانب الكمي للتعليم.

الكلمات الدالة: الحكم الراشد، الانفاق على التعليم، نماذج البيانات الطولية، دول المينا.

Abstract:

The aim of this study is to find out the relationship between the good governance and the expenses on education, with a sample of 13 states of MENA region over a period between 2002 and 2011 by using the panel data models ,the results of this study show the existence of a significant and negative correlation between Voice and accountability, Regulatory Quality indicators and expenses on education , While the study revealed the existence of a significant positive correlation between the index of government effectiveness and the educational expenditure, Moreover the results also indicated that the indicators: control of corruption, political stability, and the rule of law were all the same positive impact on education spending, but it is not statistically significant, suggesting that; the promote of quality of governance in MENA countries is still known very low levels in the , especially for accountability, participation as well as fighting corruption.

Therefore, the MENA countries must undergone radical reform of its educational system, encompassing more productivity of its educational system, by focusing on high quality of education rather than focusing on the quantitative aspect of education.

Key words: quality of governance, Education spending, Panel data, MENA countries.

المقدمة:

شهدت العقود الأخيرة من القرن الماضي توجها اصلاحيا عالميا شمل مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وجاء هذا التوجه متزامنا والتغيرات المتسارعة التي شهدها الاقتصاد العالمي من جهة، وما ترتب عليه

من انهيار الحواجز بين الدول، وعولمة الانشطة والمعاملات الاقتصادية وتزايد المنافسة والتحرير التجاري والمالي، ومن جهة أخرى حدوث تدهور ملحوظ في النمو الاقتصادي والاداء التنموي في الدول النامية عموما ودول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا خصوصاً، ما جعلها تعيش حالة من الركود الاقتصادي.

و قد ساهم في الدعوة لهذا الاصلاح مجموعة من المنظمات الدولية كالبنك الدولي و صندوق النقد الدولي والتي ركزت على جودة إدارة الحكم، بعدما اثبتت التجارب أن الجهود المبذولة و المتمثلة في تقديم القروض و المساعدات لتلك الدول لتحسين مستويات التنمية بها غير كافية لتحقيق ذلك، و أن ندرة الموارد ليست فقط ما تعاني منه هذه الدول من مشاكل، فسوء التسيير و هيمنة الفساد على المؤسسات الحكومية، و ضعف الأنظمة القانونية و غياب الشفافية في ادارة و تسيير موارد الدولة، هو المشكل الرئيس الذي وجب القضاء عليه لضمان تحقيق التنمية في هذه الدول، و من هذا المنطلق جاءت الدعوة الى إرساء مبادئ للحكم الراشد تهدف الى الإدارة الجيدة لموارد الدولة و ضمان الاستغلال الأمثل لها، واتخذ موضوع الحكم الراشد منذ ذلك الحين أهميةً بالغة، حيث أصبح من أولويات صانعي القرار و أصبح الحكم الراشد عنصرًا فعالاً في تحويل النمو الى تنمية مستدامة.

ومن أهم الجوانب التي تَعرَض لها موضوع الحكم الراشد، الإنفاق الحكومي الذي يعتبر من أهم الأدوات التي تستعملها الحكومة في إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بغرض تحقيق العدالة الإجتماعية، وتحقيق النمو الاقتصادي، والذي لا يتأتى إلا بترشيد النفقات العامة، والإدارة الجيدة لها، والتقليل من النفقات غير المنتجة، وتشجيع تلك المنتجة على غرار الانفاق على التربية والتعليم.

يعتبر قطاع التربية والتعليم من القطاعات الحساسة وذات الأهمية في أي دولة، إذ أنه يُعنى بالتنشئة الاجتماعية للأفراد وبناء شخصياتهم، وجعلهم قادرين على مجابهة التحديات، وكذلك تنمية الحس والوعي لديهم، هذا من الجانب الاجتماعي، أما الناحية الاقتصادية فقد أبرزت العديد من الدراسات على غرار تلك التي قام بها : (Baldacci & Clements & Gupta & (Mankiw & Romer & Weil, 1992) ، (Barro, 1990) (Hanushek & Machin & Woessmann,2008)و (Delgado & 2014) ، Cui ,2004) Henderson & Parmeter, ، أهمية التعليم من منطلق أنه يساهم في تكوين يد عاملة مؤهلة ويزيد من الابداع والابتكار، بإعتباره من أهم عوامل الانتاج، ويعمل على زيادة مخرجات السلع والخدمات وبالتالي المساهمة في الدخل القومي.

ونظراً لأهمية التعليم فإن مسألة تحديد المخصصات المالية لهذا القطاع تعتبر أيضاً مسألةً حساسة ومعقدة تستوجب التخطيط لها، وعليه فإن الانفاق على التعليم لا يتحدد إلا وفق مخططات مرسومة مسبقاً، يتم من خلالها تحديد الحاجيات والأهداف المراد تحقيقها مع الاخذ بالحسبان الشح في الموارد، وعليه لَزم الأمر أن تتسم هذه الخطط بالكفاءة والتي تتعزز في ظل مبادئ الحكم الراشد.

وبالنظر إلى حال بعض دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، والتي بالرغم من غناها بمواردٍ طبيعية ومالية وطاقات بشرية هائلة، إلا أنها مازالت تُعرف بتأخرها الكبير في شتى المجالات والميادين و منها قطاع التعليم، مع تفشي لظاهرة الفساد، وسوء التسيير، بحيث إحتلت المراتب الاخيرة في تصنيفات الهيئات الدولية في مجال الحكم الراشد.

المبحث الأول: منهجية البحث

مشكلة البحث:

بناءً على الطرح السابق تبرز معالم مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

هل تتأثر عملية تحديد النفقات العامة على التعليم في دول الشرق الأوسط و شمال افريقيا برشادة الحكم ؟.

و ينبثق عن هذا السؤال عدة أسئلة فرعية كما يلي:

- ما هي المحددات الأساسية للإنفاق العام على التعليم ؟.
- ما هو واقع الانفاق العام على التعليم في دول منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا محل الدراسة؟.
- ما طبيعة تأثير مؤشرات الحكم الراشد على الانفاق العام على التعليم في دول منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا محل الدراسة؟

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من أهمية الحكم الراشد في إدارة الموارد المختلفة على أحسن صورة، وتوجيهها إلى المجالات الاقتصادية والاجتماعية التي تعمل على تحقيق التنمية، ومحاربة التبذير والإسراف والحد من الفساد بكل أنواعه، ذلك أن مشكلة سوء استخدام الموارد المتاحة واستغلالها لأغراض لا تخدم المصلحة العامة، من أهم المشكلات التي تواجهها معظم الدول، بما في ذلك دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، ثم تأتي الأهمية الثانية المتعلقة بأهمية النفقات المخصصة لقطاع التعليم ، و مدى تأثرها برشادة الحكم.

فرضيات البحث:

وفقا لمشكلة البحث المُمَثلة بالتساؤلات السابقة تمت صياغة الفرضيات الأتية:

- تولي دول منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا اهتماماً كبيراً بقطاع التعليم و تعتبره قطاعاً إستراتيجياً.
- إن تحقيق الحكم الراشد يُساهم في إعطاء قيمة كبيرة للنفقات التعليمية و زيادة مخصصاتها.
- يرتبط الانفاق العام على التعليم ارتباطاً موجباً بالمتغيرات الديمغرافية المتمثلة في الكثافة السكانية ، نسبة السكان في الأرياف و نسبة السكان الأقل من 14 سنة.
- يتأثر الإنفاق العام على التعليم إيجابياً بالاستقرار السياسي لدول المنطقة و سلبياً بمستوى الفساد بها.

أهداف البحث:

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ضبط العوامل المحددة للإنفاق العام على التعليم في دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا و الوقوق على واقع هذا الانفاق بها، و مقارنته مع بعض الأقاليم النامية في العالم.

- توضيح طبيعة التأثير الموجود بين مؤشرات الحكم الراشد الستة والإنفاق العام على التعليم في دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا من خلال بناء نموذج قياسي.

البيانات و حدود الدراسة:

تمتد فترة الدراسة من سنة 2002 إلى سنة 2011، ويُعلل اختيار هذه الفترة بوفرة المعطيات الخاصة بكل المتغيرات بالنسبة لكل دول العينة، مما يسمح بالحصول على بيانات طولية متوازنة (Balanced Panel Data)، و قد شملت عينة الدول المستخدمة في التقدير ثلاثة عشر دولة من منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا[1]، و بخصوص مصادر البيانات فقد تعددت على النحو التالي:

- نسبة الإنفاق العام على التعليم الى الإنفاق الإجمالي فتم الإعتماد على : نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية لسنة 2013 الصادرة عن صندوق النقد العربي؛ مؤشرات التنمية في العالم الصادرة عن البنك الدولي 2013؛ معهد الاحصائيات لليونسكو؛ الديوان الوطني للإحصائيات لدولة الجزائر؛ المكتب المركزي للإحصاء لدولة سوريا.
- البيانات الاقتصادية والسكانية : مؤشرات التنمية في العالم الصادرة عن البنك الدولي سنة 2013 .
- مؤشرات الحكم الراشد: مؤشر الحوكمة العالمي (Worldwide Governance Indicators) الصادر عن البنك الدولي .

تقديم النموذج و تعريف المتغيرات:

سيتم من خلال هذا البحث محاولة تقدير نموذج خطي متعدد بحيث تكون متغيرة الانفاق العام على التعليم دالة في المتغيرات المستقلة التالية: لوغاريتم الكثافة السكانية، نسبة السكان الأقل من 14 سنة، نسبة سكان الأرياف، لوغاريتم الدخل الفردي، إضافةً إلى المؤشرات الستة للحكم الراشد وهي: الصوت والمساءلة، الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة، سيادة القانون، نوعية التنظيم، مراقبة الفساد و مكافحته، و يأخذ النموذج عموماً الشكل التالي:

$$depeduc_{i,t} = B_{0i} + \beta_1 pop14_{i,t} + \beta_2 dldens_{i,t} + \beta_3 rural_{i,t} + \beta_4 dlcapita_{i,t} + \beta_5 VA_{i,t} + B_6 PS_{i,t} + B_7 GE_{i,t} + B_8 RQ_{i,t} + B_9 RL_{i,t} + B_{10} CC_{i.t} + \varepsilon_{it}$$

حيث:

$depeduc$: نسبة الإنفاق العام على التعليم من الانفاق الإجمالي.

$pop14$: نسبة السكان الأقل من 14 سنة.

$dldens$: لوغاريتم الكثافة السكانية.

$rural$: نسبة السكان في الأرياف.

$dlcapita$: لوغاريتم متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

[1] - ضمت عينة الدراسة الدول التالية : الجزائر، البحرين، إيران ، مصر ، الأردن، الكويت، لبنان، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية ، سوريا، تونس، اليمن.

VA : مؤشر الصوت و المساءلة.

PS : مؤشر الاستقرار السياسي.

GE :مؤشر فعالية الحكومة.

RQ : مؤشر نوعية التنظيم.

RL : مؤشر سيادة القانون.

CC : مؤشر مراقبة الفساد و مكافحته.

ε : حد الخطأ.

t : الزمن.

i : المقطع و هو عبارة عن الدول محل الدراسة.

و يمكن تعريف المتغيرات المستخدمة في هذا النموذج على النحو التالي:

- **المتغير التابع:**

يتمثل المتغير التابع في نسبة الانفاق العام على التعليم إلى الانفاق العام الإجمالي($depeduc$).

- **المتغيرات المُستقلة:**

تنقسم المتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج أعلاه الى قسمين:

أ- **المتغيرات الكلاسيكية المُحددة للإنفاق العام على التعليم**

تتكون هذه المتغيرات من مؤشرات خاصة بالبيانات السكانية، ومتغيرة اقتصادية، ولقد تم إختيار هذه المتغيرات أنطلاقاً من البيانات التي تستعمل في التخطيط التربوي (أبوكليلة،2001)، و بالاعتماد أيضا على الدراسات التطبيقية ذات الصلة بالموضوع:(Mauro,1998) ، (Shelton ,2007)،)؛ (Delavallade ,2006 (Stasavage ,2005)، و هي كالتالي :

-**الكثافة السكانية** ($dldens$)

إن إدراج متغير الكثافة السكانية راجع إلى الأثر الذي يخلفه التشتت الكبير للسكان على الانفاق على التعليم، بحيث تضطر الدولة إلى إنشاء مؤسسات تعليمية كثيرة لتمكين الافراد من الحصول على حقهم في التعليم.

- **نسبة السكان الأقل من 14 سنة من العدد الإجمالي للسكان** ($pop14$)

تعتبر الفئة العمرية الأقل من 14 سنة أكبر فئة معنية بالحصول على التعليم الإلزامي، وقد يختلف سن التعليم الالزامي من دولة لأخرى إلا أن كل الدول المعنية بالدراسة تضمن التعليم لمن هم أقل من 14 سنة، وتتناسب قيم هذا المتغير **طرديا** مع الانفاق على التعليم.

- **نسبة السكان القاطنين في الأرياف من العدد الإجمالي للسكان** ($rural$)

من المعروف أن التعليم في المناطق الريفية يتطلب تقديم خدمات تعليمية إضافية، تتمثل في الاطعام والنقل المدرسي وغيرها من الخدمات نتيجة للبيئة الريفية وطول المسافات بين مقرات إقامة التلاميذ والمؤسسات التعليمية، فهي اذن تتناسب **طرديا** مع الانفاق على التعليم.

- **متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي**($dlcapita$)

يعود اختيار هذا المتغير الى كونه يعكس الوضع الاقتصادي للدولة و الأفراد ويرتبط الوضع الاقتصادي ارتباطاً **طردياً** مع النفقات التعليمية، إلا أن بعض الدراسات قد توصلت إلى ان ارتفاع الدخل الفردي قد يؤدي الى **انخفاض** الانفاق العام على التعليم نتيجة توجه الأفراد إلى القطاع الخاص.

ب- المتغيرات الخاصة بالحكم الراشد (مؤشرات الحكم الراشد)

بخصوص المتغيرات الخاصة بالحكم الراشد فتم الإعتماد على المؤشرات الستة للحكم الراشد[2] التي تناولتها دراسة ((Kaufmann, Kraay & Mastruzzi, (2009) و المتمثلة في:

- الصوت والمساءلة (VA): يقيس هذا المعيار مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم، وكذلك حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات، وحرية وسائل الإعلام.
- الاستقرار السياسي وغياب العنف (PS):يقيس هذا المعيار احتمال زعزعة استقرار الحكومة بوسائل غير دستورية أو عن طريق العنف بما في ذلك الإرهاب.
- فعالية الحكومة (GE):يقيس هذا المعيار نوعية الخدمات العامة، وقدرة جهاز الخدمة المدنية واستقلاله عن الضغوط السياسية، ونوعية إعداد السياسات.
- نوعية التنظيم (RQ): و هي قدرة الحكومة على توفير و تبني سياسات وتنظيمات سليمة تتيح تنمية القطاع الخاص وتساعد على ذلك، ويكون ذلك بتوفير بيئة مناسبة للأعمال والقضاء على أهم القيود الرئيسية التي تواجه الشركات.
- سيادة القانون (RL): يقيس هذا المكون مدى ثقة المتعاملين في أحكام القانون في بالتمتع و التقيد بما في ذلك نوعية إنفاذ العقود وحقوق الملكية والشرطة والمحاكم وكذلك احتمال وقوع جرائم وأعمال عنف.
- ضبط الفساد و مكافحته (CC):يقيس هذا المكون مدى استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك أعمال الفساد صغيرها وكبيرها، وكذلك "استحواذ "النخبة وأصحاب المصالح الشخصية على أملاك الدولة.

المبحث الثاني: الخلفية النظرية:

- **عرض لبعض الأدبيات التطبيقية ذات الصلة:**

على مستوى الأدبيات التطبيقية، أجريت عديد الدراسات حول تطور الانفاق العام على التعليم، بحثاً منها عن العوامل التي تساهم في تحديد المخصصات التعليمية، و من بين هذه العوامل نجد:

مستوى الفساد في الدولة، حيث بَين (Mauro ,1998) أن مستوى الفساد في أي دولة يؤثر تأثيراً سلبياً في حجم الموارد المخصصة لقطاع التعليم، ففي الدول التي تعرف مستويات عالية من الفساد يكون الانفاق العام على التعليم بها ضئيلاً مقارنة بتلك الدول التي لا ينتشر بها الفساد بشكل كبير، ذلك أن صناع القرار في الدول الأكثر

[2]- بالرغم من أن عملية قياس الحكم الراشد صعبة ومعقدة إلا أن ((Kaufmann, Kraay & Mastruzzi, (2009) قاموا بوضع مؤشر النوعية المؤسساتية لقياس الحكم الراشد، حيث يأخذ هذا المؤشر المتوسط الحسابي للأشكال الستة لمؤشرات الحكم، وقيمته تتراوح بين [-2.5 و+2.5]، حيث أنه كلما كانت القيمة أقرب إلى (+2.5) كلما دلت على جودة نوعية الحكم و العكس صحيح كلما اقتربت القيمة من (-2.5).

فساداً يفضلون الاستثمار في قطاعات أخرى (كالتسليح والصفقات العمومية ومشاريع البنى التحتية الكبرى) والتي يسهل الفساد فيها و إهمال قطاع التعليم، و بالتالي هناك علاقة عكسية بين مستوى الفساد في الدولة و الانفاق العام على التعليم بها.

المحيط السياسي للدولة، و المتمثل في طبيعة النظام السياسي، الديمقراطية فضلا عن الشفافية فيما يتعلق بالإنفاق الحكومي هي من بين العوامل التي تؤثر في حجم الموارد الموجهة لقطاع التعليم، فالنظام التعليمي يرتبط ارتباطا وثيقا بالنظام السياسي، ومن هنا فإن السياسة التعليمية تختلف من مجتمع لآخر تبعا لطبيعة نظامه السياسي، فالتعليم في النظام السياسي التعددي يختلف عنه في النظام السياسي الأحادي، وهو مختلف في النظام التسلطي عنه في النظام الديمقراطي، كما نجده مختلف في النظام المركزي عنه في النظام اللامركزي أو النظام الفيدرالي وفي هذا السياق بينت دراسات: ((Habibi,1992)، (Stasavage,2005)، (Delavallade,2006)، أن الدول التي تتمتع بمستويات عالية لحقوق الانسان و الأكثر ديمقراطيةً تهتم أكثر بقطاع التعليم، و أن تحقيق مستويات عُليا من التعليم سيكون مرتبط بمزيد من الحقوق التحررية والديمقراطية.

يرتبط الانفاق على التعليم بالاستقرار السياسي، إذ يعتبر هذا الأخير شرطا مسبقا لأي تخطيط تربوي و تعليمي ناجح، ففي الأوضاع السياسية غير المستقرة يكتفي القائمون على النظام التربوي و التعليمي بتحقيق الحد الأدنى من الخدمات التربوية، المتمثلة بصفة أساسية في استمرار المؤسسات التعليمية في أداء دورها، وبالتالي يخصص القسط الأكبر من الانفاق العام إلى القطاعات الأخرى التي يراد من خلالها تحقيق الاستقرار Kimenyi & (Mbaku ,1995) و على العكس من ذلك فإن وجود إستقرار سياسي يعد مصدراً مهما لدعم قطاع التعليم و هو ما ينعكس في حجم الموراد التي تخصص لهذا الأخير.

تعتير الخصائص الديمغرافية و المتمثلة في الكثافة السكانية، السكان الأقل من 14 سنة، معدل التمدن أو التحضر و عدد السكان القاطنيين في الأرياف من العوامل التي تؤثر في حجم الانفاق العام على التعليم، فقد أكدت عديد الدراسات مثل(Stasavage ,2005 (Delavallade ,2006); (Shelton,2007)) ، أن الانفاق العام على التعليم يتأثر إيجابيا مع نسبة السكان الأقل من 14 سنة من العدد الاجمالي للسكان، و مرد ذلك في أن هذه الفئة العمرية هي أكبر فئة معنية بالحصول على التعليم الإلزامي، وقد يختلف سن التعليم الالزامي من دولة لأخرى إلا أن كل الدول المعنية بالدراسة (دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا) تضمن التعليم لمن هم أقل من 14 سنة، كما بين (Stasavage,2005) أن معدل التمدن أو التحضر (the rate of urbanisation) عموماً، و معدل السكان القاطنين في الأرياف نسبة إلى سكان المدن (the ratio of the rural to urban population) خصوصاً من المحددات المهمة لمستوى الانفاق العام على التعليم، فإرتفاع هذين المُعدلين يتطلب خدمات تعليمية إضافية و هو ما يعني زيادة حجم الانفاق العام على التعليم.

من جانب أخر يعتبر مستوى الدخل الفردي من المحددات الأساسية أيضاً لمستوى الانفاق على التعليم، فقد أوضح (Schaltz, 1977) أن الزيادة في الدخل القومي و زيادة الانفاق على التعليم مرتبطان ببعضهما البعض، كما بينت عدة دراسات مثل: (Mauro,1998) و(Stasavage,2005)، و(Delavallade, 2006) و

(Nyamongo ,2007)و(Shelton, 2007)، وجود علاقة طردية بين الانفاق على التعليم و مستوى الدخل الفردي.

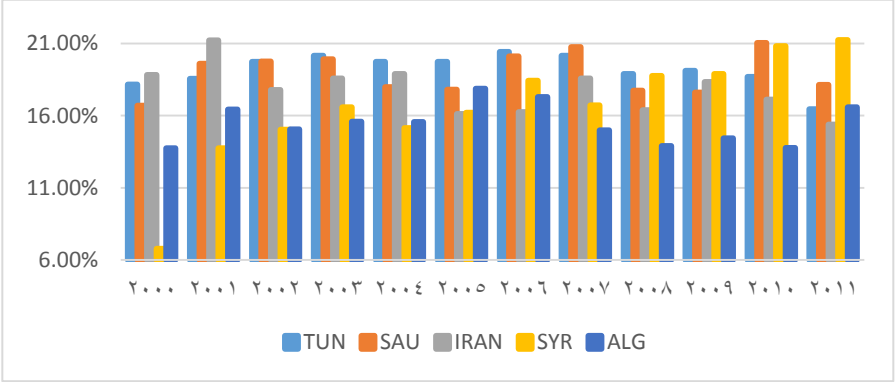
المبحث الثالث: واقع الانفاق على التعليم في دول منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا:

أولا- قياس نسبة الانفاق على التعليم من اجمالي الانفاق العام:

يُبَين الشكل ((01):(أ)،(ب)،(ج)) أن نسبة الانفاق على التعليم من إجمالي الانفاق العام في عينة دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا محل الدراسة، عَرفت استقرارً حول قيمة تقدر بحوالي 14% في متوسط الفترة (2000-2011)، ما عدا ملاحظة التراجع المُسجل في بعض الدول كقطر و الكويت ومصر والأردن سنة 2009، و الذي جاء كنتيجة للأزمة المالية العالمية، هذا و تعد دول مثل السعودية (SA)، سوريا(SYR)، تونس(TUN) و إيران(IRAN) من أكثر الدول إنفاقاً على التعليم، في حين تعتبر دول مثل عُمان(OMAN)، قطر(QATAR) و لبنان(LIBNAN) من أقل الدول انفاقا على التعليم في دول العينة المدروسة.

الشكل (1): تطور نسبة الانفاق على التعليم من اجمالي الانفاق العام في دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا خلال الفترة 2000-2011.

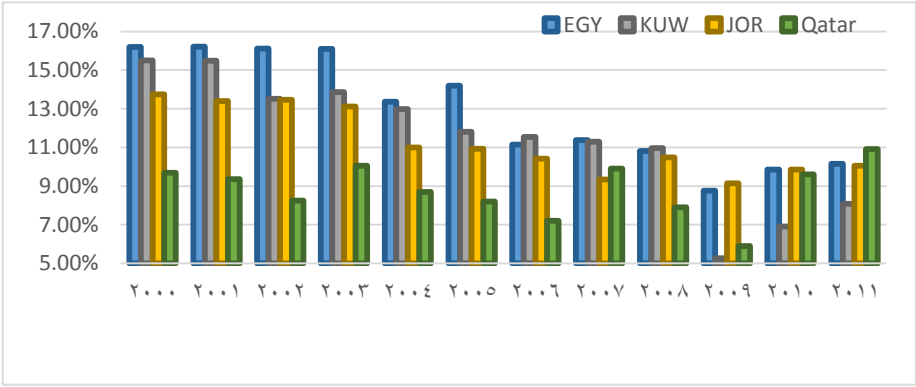
الشكل(1- أ)



المصادر:

- صندوق النقد العربي،نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية لسنة 2013.
- البنك الدولي ،مؤشرات التنمية في العالم بيانات 2013 (قرص مضغوط) .
- الأمم المتحدة، اليونيسكو، المجموعات الإحصائية السنوية، سنوات متعددة.
- وزارة المالية ،"الجزائر في بعض الأرقام"، التقرير رقم 44، الديوان الوطني للإحصائيات 2014.
- المكتب المركزي للإحصاء لدولة سوريا، المجموعات الاحصائية السنوية،أعداد مختلفة.

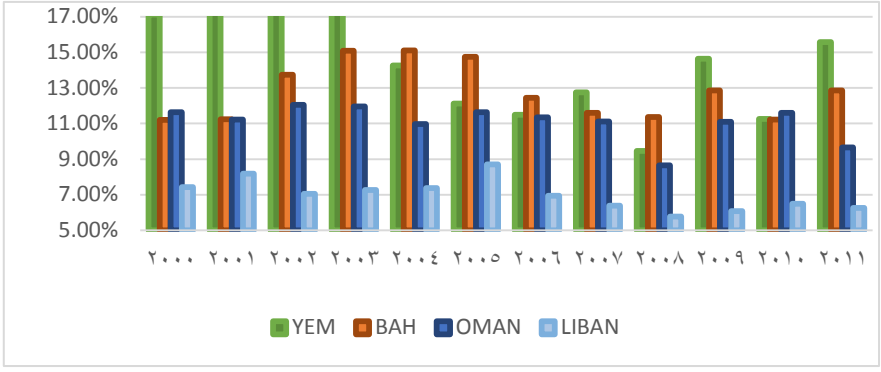
الشكل(1- ب)



المصادر: - صندوق النقد العربي،نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية لسنة 2013.

- البنك الدولي ،مؤشرات التنمية في العالم بيانات 2013 (قرص مضغوط) .
- الأمم المتحدة، اليونيسكو، المجموعات الإحصائية السنوية، سنوات متعددة.

الشكل (1-ج)



المصادر: - صندوق النقد العربي،نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية لسنة 2013.

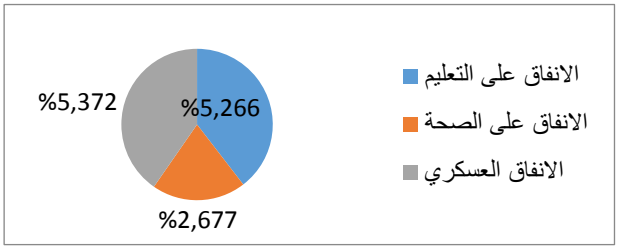
- البنك الدولي ،مؤشرات التنمية في العالم بيانات 2013 (قرص مضغوط) .
- الأمم المتحدة، اليونيسكو، المجموعات الإحصائية السنوية، سنوات متعددة.

ثانيا- قياس نسبة الانفاق على التعليم من اجمالي الدخل:

يوضح الشكل (02) بعض بنود النفقات العامة في دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، و من خلاله نلاحظ أن الانفاق العسكري جاء في أعلى مراتب الانفاق العام بنسبة قدرت بـ 5.37% من الناتج المحلي الاجمالي للمنطقة في متوسط الفترة (2002-2011)، و هو ما يعكس حالة معظم دول المنطقة مؤخرا و اهتمامها بالجانب العسكري

خصوصا بما يتعلق بمسائل التسليح و عصرنة هذا القطاع، و قد حل الانفاق العام على التعليم ثانياً بنسبة بلغت في متوسط فترة الدراسة 5.26% و هو ما يدل على الأهمية التي توليها أغلبية دول المنطقة بقطاع التعليم، أما بخصوص القطاع الصحي فقد سجل نسبة نفقات عامة قدرت في متوسط فترة الدراسة بـ 2.67% من الناتج الاجمالي للمنطقة.

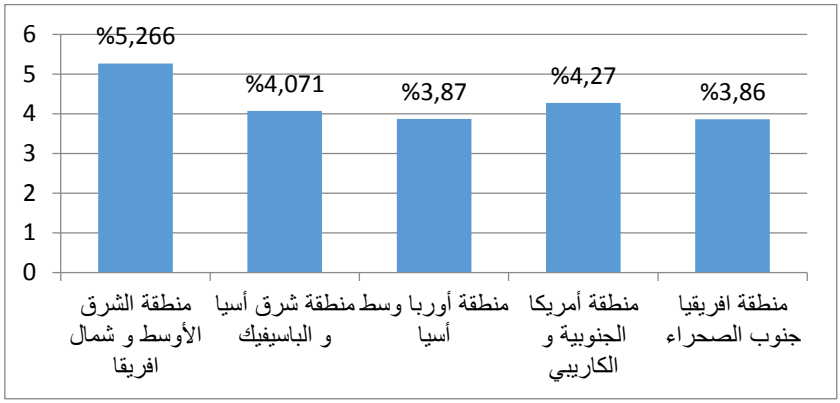
الشكل (2): تطور بعض بنود الانفاق العام من إجمالي الدخل في دول منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا في متوسط الفترة (2002-2011)



المصدر: البنك الدولي ، مؤشرات التنمية في العالم ، 2013 (قرص مضغوط).

وعند مقارنة نسبة الانفاق العام على التعليم من إجمالي الدخل لدول منطقة المينا(MENA) خلال متوسط الفترة (2002-2011) و البالغة 5,266 % (الشكل (03)) نجدها أفضل من نسب الانفاق العام على التعليم من الناتج الاجمالي المسجلة في الأقاليم النامية الأخرى في نفس الفترة، حيث عرفت دول شرق أسيا و الباسفيك نسبة إنفاق عام على التعليم بلغت 4,071 % من إجمالي الناتج، كما قاربت هذه النسبة 4,27 % في دول أمريكا اللاتينية وجزر الكاريبي، و في نفس السياق شهدت نسبة الانفاق العام على التعليم في دول منطقة أوربا وسط أسيا قيمة تقدر بـ 3,87% من إجمالي الناتج بها، و سجلت دول منطقة إفريقيا جنوب الصحراء نسبة بلغت 3,86%، و عليه يمكن الاستدلال على أن دول منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا تولي إهتماما بقطاع التربية و التعليم بإعتباره قطاعا إستراتيجيا.

الشكل (3): تطور الانفاق العام على التعليم من إجمالي الدخل في دول منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا و الأقاليم النامية الأخرى(متوسط الفترة (2002-2011))



المصدر: البنك الدولي ، مؤشرات التنمية في العالم ، 2013 (قرص مضغوط).

المبحث الرابع: تحليل النتائج التطبيقية

أولا- اختيار النموذج الملائم للدراسة

لإختيار النموذج الملائم لهذه الدراسة سوف نقوم بعرض أسلوبين (الجمال،2012): الأسلوب الأول: الاختيار بين نموذج الانحدار التجميعي (**PM** : Pooled Régression Model)، ونموذج التأثيرات الثابتة (**FEM** :Fixed Effects Model) ، والأسلوب الثاني :هو الاختيار بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية (**REM** : Random Effects Model)، و هذا ما تبينه الاختبارات التالية:

- **نتائج اختبار التجانس للنموذج المستخدم** (Test of homogeneity).

يستخدم إختبار التجانس للاختيار بين النموذج التجميعي و نموذج التأثيرات الثابتة (Hurlin ;2004) ، و هذا من خلال إختبار الفرضيتين التاليتين:

$$\begin{cases} H_0 : \beta_i = \beta; \alpha_i = \alpha ..... \forall i \in [1; N] \\ H_1 : \exists (i, j) \in [1, N] / \beta_i \neq \beta_j ou \alpha_i \neq \alpha_j \end{cases}$$

إذ يعني قبول فرضية العدم (الفرضية الصفرية) H_0 أن النموذج الملائم هو النموذج التجميعي أي النموذج المتجانس و هو المشترك بين كل الدول، بينما قبول الفرضية البديلة H_1 فيعني أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم.

وتتبعاً لإستراتيجية اختبار التجانس، و باستخدام برنامج STATA11 حصلنا على قيمة فيشر المحسوبة ($F-stat$) و التي تساوي 250,09 باحتمال هو $P-value = 0.0000$ ، و بما أن $P-value$

أقل من مستوى الدلالة الاحصائية 5%، فإننا نرفض فرضية العدم H_O ، و بالتالي فإن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم لهذه الدراسة حسب هذا الاختبار.

- **نتائج إختبار هوسمان (Hausman test):**

للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) و التأثيرات العشوائية (REM)، نلجأ إلى اختبار هوسمان (Hurlin ;2004) ،المَبني على الفرضيتين التاليتين:

- H_O : لا يوجد اختلاف في معاملات النموذج
- H_1 : يوجد اختلاف في معاملات النموذج

حيث تشير فرضية العدم H_O إلى عدم وجود إختلاف في المعاملات و عندئذ النموذج الملائم هو نموذج التأثيرات العشوائية، بينما تبين الفرضية البديلة H_1 وجود إختلاف في المعاملات و بالتالي يكون نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم.

وباستخدام برنامج STATA11 جاءت نتائج إختبار هوسمان كما يلي :

جدول (01): نتائج اختبار هوسمان

Hausman Test	
chi2(10)	***Prob>chi2***
7.66	**0.6622**

المصدر: من اعداد الباحثين بناءً على مخرجات STATA11.

من خلال مقارنة قيمة الإحصاءة $Chi2(10)$ المحسوبة مع القيمة المجدولة نجد أن القيمة المحسوبة أكبر من المجدولة و هو ما تؤكده قيمة احتمالية مربع كاي $prob \succ Chi2$ ، حيث $prob \succ Chi2 = 0.6622$ و هي أكبر من مستوى المعنوية الإحصائية 5%، وبالتالي نقبل فرضية العدم ، وعليه فإن النموذج الملائم في هذه الدراسة هو نموذج التأثيرات العشوائية.

ثانيا- تقدير نموذج التأثيرات العشوائية (R E M):

جاءت نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية لعينة دول منطقة (MENA) محل الدراسة كما يلي:

جدول (02): نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية لعينة دول منطقة (MENA)
المتغير التابع: نسبة الانفاق العام على التعليم إلى إجمالي الانفاق (*depeduc*)

		النموذج 1	النموذج 2	النموذج 3	النموذج 4	النموذج 5
C	Coff	0,04	0,04	0,035	0,034	0,04
	Prob	0,16	0,127	0,17	0,18	0,15
*pop*14	Coff	0.20	0.20	0.21	0.23	0.24
	Prob	0.01	0.009	0.005	0.001	0.001
dldens	Coff	-0.07	-0.09	-	-	-
	Prob	0.52	0.43	-	-	-
rural	Coff	0.05	0.036	0.036	-	-
	Prob	0.40	0.447	0.41	-	-
dlcapita	Coff	0.044	0.046	0.061	0.06	0.06
	Prob	0.35	0.34	0.19	0.17	0.16
VA	Coff	-0.01	-0.01	-0.02	-0.25	-0.01
	Prob	0.21	0.08	0.047	0.01	0.10
PS	Coff	0.007	0.007	0.008	0.008	0.008
	Prob	0.31	0.32	0.27	0.26	0.25
GE	Coff	0.018	0.022	0.02	0.024	0.02
	Prob	0.33	0.21	0.13	0.15	0.03
RQ	Coff	-0.02	-0.02	-0.02	-0.02	-0.019
	Prob	0.09	0.04	0.02	0.01	0.07
RL	Coff	0.005	-	-	-	-
	Prob	0.74	-	-	-	-
CC	Coff	0.011	0.01	0.01	0.009	-
	Prob	0.33	0.24	0.33	0.37	-
R^2	%	26,20	34,04	33,89	36,33	29,50

المصدر: من اعداد الباحثين بناءً على مخرجات STATA 11

تبين نتائج التقدير أعلاه أن :

المتغير نسبة السكان الأقل من 14 سنة (pop14) ذو تأثير موجب و معنوي على الانفاق العام على التعليم؛ و هو ما يتطابق مع الفرضيات و الأسس النظرية لتحديد التكاليف التعليمية، حيث أن الزيادة في نسبة السكان تؤدي الى زيادة نسبة الانفاق على التعليم .

كما تبين النتائج أيضاً وجود علاقة طردية بين المتغيرين نسبة السكان في الارياف ($rural$) و متوسط نصيب الفرد من اجمالي الدخل($dlcapita$) و الانفاق العام على التعليم إلا أنهما غير معنويين إحصائيا، في حين كشفت نتائج التقدير على الأثر السلبي و غير المعنوي الذي تحدثه الكثافة السكانية ($dldens$) على مستوى الانفاق العام على التعليم بدول منطقة (MENA).

بالنسبة لمؤشرات الحكم الراشد فإن أغلبية النماذج المقدرة تُظهر وجود علاقة عكسية بين مؤشر الصوت والمساءلة و الانفاق العام على التعليم بدول المنطقة محل الدراسة و هي معنوية إحصائيا، أي أن الزيادة في مؤشر الصوت والمساءلة تؤدي الى إنخفاض في نسبة الانفاق العام على التعليم ، و يفسر هذا بأن الانفاق على التعليم يخضع للعديد من العوامل من بينها العوامل السياسية، و التي تدخل في حسابات المُخَطط التربوي اثناء قيامه برسم الخطة التربوية ،كما أن المصادقة على موازنة التعليم تخضع لمساءلة البرلمان و محاسبة المسؤولين عن تحقيق أهداف الخطة، وهو ما يقلل من إنتشار الفساد في القطاع التعليمي، و بالتالي فان ذلك يؤدي الى ترشيد الانفاق على التعليم، و تُشير نتائج التقدير السابقة على وجود علاقة عكسية أيضاً بين مؤشر نوعية التنظيم و الانفاق العام على التعليم، و يُفسر وجود علاقة عكسية بين هذين المتغيرين إلى أن الدول التي تعرف حكوماتها ضُعفا في صياغة و تنفيذ السياسات و الأنظمة السليمة قد تقوم بإيلاء اهتمام أكبر من اللازم لقطاع التعليم نتيجة لغياب الرؤية الاستراتيجية و التوجه نحو السياسات التي تخدم مصالح أطراف أخرى، فكما ذُكر سابقاً فإن الفساد الذي يمس قطاع التعليم يحدث على عدة مستويات و منها المستوى السياسي بحيث يقوم السياسيون الفاسدون بتنفيذ السياسات التي تتلاءم مع مصالحهم الشخصية، و ذلك من خلال الاهتمام بالقطاعات التي يسهل فيها الحصول على الرشاوى و الاختلاسات كمشاريع بناء المدارس و الصفقات التمويلية و التوظيف.

بالنسبة لمؤشر فعالية الحكومة فهي تُحدث أثراً موجبا و ذو دلالة إحصائية على الانفاق العام على التعليم، و يُفسر هذا بالدور المنوط بالدولة القيام به إتجاه الشعب من خلال تحسين الخدمة العمومية، فالتعليم يعتبر خدمة عمومية تقدمها الدولة للأفراد دون مقابل، و تحسين هذه الخدمة يفرض على الدولة زيادة نفقاتها في التعليم، وتحسين الخدمة العمومية في قطاع التعليم على المستوى الكلي يستوجب إعطاء فرص متكافئة لكافة أفراد الشعب و تغطية الطلب الاجتماعي على التعليم، من خلال إعطاء حق التعليم لجميع أفراد المجتمع، أما على المستوى الجزئي فان تحسين خدمة التعليم يتطلب توفير كل الامكانيات للأفراد سواءً كانوا من المتعلمين أو الافراد الساهرين على ذلك كالنقل المدرسي و التدفئة و الحجرات الدراسية الملائمة و الرعاية الصحية و الاطعام، و أيضاً من خلال تحسين الأجور و توفير كل ما هو ضروري لخدمة تعليمية أفضل كمًا و كيفًا.

و بخصوص المؤشرات الأخرى للحكم الراشد و هي مراقبة الفساد ، الاستقرار السياسي و سيادة القانون، كلها ذات أثر موجب على الانفاق على التعليم، و هو ما يتفق مع ما أقرته الدراسات التطبيقية المذكورة في المبحث الثاني من هذا البحث، فإرتفاع مستوى الانفاق على التعليم مرتبط بغياب الفساد، تَحَقُّق الاستقرار السياسي و سيادة للقانون، إلا أن هذه العلاقة غير معنوية إحصائيا.

المبحث الخامس :الاستنتاجات و التوصيات

أولا– الاستنتاجات :

- عَرفت نسبة الانفاق العام على التعليم من إجمالي الانفاق في دول منطقة المينا محل الدراسة، استقرارً حول قيمة تقدر بحوالي 14% في متوسط الفترة (2000–2011)، مع تفاوتها بين دولة و أخرى، حيث تعد السعودية ،سوريا ، تونس و إيران أكثر دول المنطقة إنفاقاً على التعليم، في حين تعتبر عُمان، قطر و لبنان من أقل دول المنطقة انفاقا على التعليم.
- عند قياس نسبة الانفاق على التعليم من إجمالي الدخل في عينة دول منطقة المينا ، تتضح الأهمية التي توليها أغلبية دول المنطقة بقطاع التعليم فقد حل الانفاق العام على التعليم ثانياً بعد الانفاق العسكري، بنسبة بلغت 5.26% ، و هي أفضل من نسب الانفاق العام على التعليم من الناتج الاجمالي المسجلة في الأقاليم النامية الأخرى في نفس الفترة .
- يرتبط الإنفاق العام على التعليم بشكل موجب و معنوي مع نسبة السكان أقل من 14 سنة.
- إن لكل من متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، وعدد السكان القاطنيين في الأرياف، تأثير موجب وغير معنوي على الانفاق العام على التعليم بعينة دول منطقة المينا محل الدراسة.
- يوجد تأثير سلبي و معنوي لمؤشري، الصوت والمساءلة و نوعية التنظيم على الانفاق العام على التعليم بعينة دول منطقة المينا.
- توجد علاقة طردية بين مؤشر فعالية الحكومة و الانفاق العام على التعليم، بحيث أن قيمة مرونة الانفاق على التعليم بالنسبة إلى مؤشر فعالية الحكومة تساوي 0.045%.
- إن لمؤشرات: مراقبة الفساد، الاستقرار السياسي و سيادة القانون أثر موجب على الانفاق على التعليم إلا أنه تأثير غير معنوي إحصائيا.

ثانيا– التوصيات:

من خلال النتائج السابقة تم الخروج ببعض التوصيات نذكرها على النحو التالي:

- ضرورة تعزيز الحكم الراشد في الدول المنطقة فهو لا يزال يعرف مستويات جد متدنية وخصوصا فيما يتعلق بالمساءلة والمشاركة.
- الرفع من مستوى الأداء الحكومي من خلال إشراك المواطنين في إختيار الحكومات، ودعم استقلالية الخدمة المدنية عن الضغوطات السياسية، و ضمان المساواة و تكافؤ الفرص بين جميع افراد المجتمع.
- محاربة الفساد بشتى أنواعه وبالأخص في القطاع التعليمي، وإعادة توجيه المخصصات داخل ميزانية التعليم الى النفقات ذات الأولوية والنفع.
- جعل التعليم أكثر إنتاجية من خلال الاعتماد على التخطيط التربوي في تقدير حاجيات الاقتصاد الوطني، مع مراعاة الطلب الاجتماعي عليه،و اشراك جميع الفاعلين في عملية التخطيط التربوي.
- التركيز على اصلاح المناهج التعليمية لضمان تعليم ذو نوعية عالية، بدل التركيز على الجانب الكمي للتعليم.

المصادر:

1- البنك الدولي (2013)،" مؤشرات التنمية في العالم"، قرص مضغوط.

2- الأمم المتحدة، اليونيسكو، المجموعات الإحصائية السنوية، سنوات متعددة.

3- المكتب المركزي للإحصاء لدولة سوريا، المجموعات الاحصائية السنوية،أعداد مختلفة.

4- جامعة الدول العربية (2011)، " الدول العربية أرقام و مؤشرات"، إدارة الإحصاء و قواعد المعلومات، القطاع الإحصائي، العدد 03، القاهرة،مصر.

5- صندوق النقد العربي، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية لسنة 2013.

6- وزارة المالية (2014)، "الجزائر في بعض الأرقام"، التقرير رقم 44، الديوان الوطني للإحصائيات.

7- محمد، ابوكليلة (2001)، "دراسات في تخطيط التعليم واقتصادياته"،دار الوفاء،الاسكندرية، مصر.

8- زكرياء يحي، الجمال (2012)،"إختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة و العشوائية"، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد21: [256-285]،العراق.

9- Barro, R. (1990). 'Government spending in a simple model of endogenous growth', Journal of Political Economy, 98: 103–125.

10- Baldacci. E, Clements. B, Gupta. S, and Cui. Q ,(2004);" Social Spending, Human Capital, and Growth in Developing Countries: Implications for Achieving the MDGs", International Monetary Fund, November.

11- Delavallade, C. (2006). 'Corruption and distribution of public spending in developing countries', Journal of Economics and Finance,30: 222–239.

12- Delgado. M S, Henderson. D J; and Parmeter. C F, (2014). "Does Education Matter for Economic Growth?" ; *Oxford Bulletin of Economics and Statistics*, 76(3), 334-359.

13- Habibi, N. (1992). 'Budgetary policy and political liberty: a cross-sectional analysis',World Development, 22(4): 576–586.

14- Hanushek. E ; Woessmann. L ;(2011) ;" The Economics of International Differences in Educational Achievement " ; Handbook of the Economics of Education, Volume 3,North Holland,USA.

15- Hurlin. C;(2004) ;" L'Econométrie des Données de Panel Modèles Linéaires Simples" ; Séminaire Méthodologique ;Ecole Doctorale Edocif.

16- Kimenyi, M.S. & Mbaku, J.M. (1995). 'Rents, military elites, and political democracy', European Journal of Political Economy, 11: 699–708.

17- Kaufmann, D., Kraay, A., &Mastruzzi, M(2009)," Governance matters VIII Aggregate and Individual Governance Indicators" ,World Bank Policy Research ,Working Paper June .

18- Mauro, P. 1998. 'Corruption and the composition of government expenditure',Journal of Public Economics, 69: 263–279.

19- Mankiw. N. G ; Romer. D; Weil. N,(1992) "A Contribution To The Empirics Of Economic Growth", The Quarterly Journal of Economics, pp. 407-437, May.

20- Nyamongo, E.M. (2007). The determinants of the structure of government spending in Africa, PhD dissertation, University of Pretoria.

21- Shelton, C.A. (2007). 'The size and composition of government expenditure', Journal of Public Economics, 91: 2230–2260.

22- . Schultz ;T .W ;(1977) "Investment in Education", the vnr. of Chicago prell Chicago .

23- Stasavage, D. (2005); 'Democracy and education spending in Africa', American Journal of Political Science, 49 (2): 343–358.